بالمقاسمة والاجل العام بينهما هل يسقط بما خصه واكذا على انفسهما انه متى ادعى احدهما
على الاخر شيئا فانكر ذلك او نكل عن اليمين فى هذه القسمة يلزم عليه ما للمدعى الشرعى صورته ديار را
وابيا يشترى به من رجال سراج مسجد سيدنا الخليل ثم ادعى احدهما انه سبق لهذه المقاسمة
بين ابويهما وان اباه وقف ما خصه عليه وعلى من يدعى كون به وقف حاصل شهد فلان وفلان
موقتهما للفلان دانه اشهدهما على نفسه انه وقف ما يعود ملكه وليركد اوكذا شهادة
يوجب دعوى المدعى من غير وضع شرعى يدعى به لوقف واحضر شاهدين من شهود المقاسمة
الاول شهدا بما ادعاه فهل يثبت بهما الحكم الحنفى هل لهذه الدعوى مسموعة منه وما
ترتب عليها من شهادة شاهدى القسمة الاول صحيح ام لا اجاب لا تسمع الدعوى المذكورة
ولا الشهادة لامور كثيرة منها التناقض بين المدعى والشاهدين فالمدعى لسبق ملكه
لحصته وقد رضى الزيلعى وغيره بان الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك
وانه لا يجوز له التصرف فيه الا باذن الشركاء كما هو مصرح به فى الكتب فاذا كتب فى الصك ما هو موجب للاقرار وكتب الشاهد
فيه شهد بذلك يدعاه مدع فشهد له بذلك الصك بما يقتضى الاقرار لانه اقرار بشهادة
الشاهد بذلك وهو متناقض كما ترى مع التصريح بانه وقف وهذا ان سلم ان صك الوقف تسمع شهادة
لغير لانها شهدا انه اشهدهما انه وقفه عليه وعلى غيره وهذا لا يفيد انه وقف وهو مملوكه
فى البرازية وغيرها لو شهدوا انه اقر واشهدنا انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وكانت
فى يده حتى مات لا تقبل ولو قالوا لا نعلم انها كانت ملكا له قبل قولهم لان الوقف يستفاد
والشهود انه وقف ملكه لهذا لم يسمع دعواه الملك على غيره لانه يوجب كذبهم وهو
الذى تسمع منه الدعوى ان الوقف وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصك المتعلق
بشهادة الوقف وهى انه لا تسمع دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به
فى الخلاصة والبزازية وهى ان الوقف ليس محكوما بلزومه حتى يقبل عليه البرهان بل دعوى
على الخلاف به وبهذا كله امور اخر فيها اختلاف بين المجتهدين فالحاصل ان العبرة لحكم المحكمة
ولا عبرة بالدعوى الحادثة بعدها ولا بالبينة الوقف على الكيفية المشروحة الحادثة قبلها
والله اعلم سئل فى اخوين ورثا عن ابيهما كرما واشجارا وتعريشا ومواضع مشتركة
فيما عدا الاخر من عينين ثم قاسما اولا قسمة صحيحة ثم ادعى احدهما ان ما استقل به الاخر
ادعى الاخ الخصاص على ذى اليدان جميع الكرم المقسوم لهما لا شئ فيه لاحدهما وان ما استقل به
لم تسقط دعواه بل تسمع دعواه بها هذه القسمة والاشهاد ام لا اجاب لا تسمع الدعوى
به كما حرره خان والزيلعى والحامدى والبزازى وكثيرون على ما من ان الاقدام على القسمة اعتراف
بان المقسوم مشترك قال الزيلعى ولو ادعى احد المتقاسمين على الشركة غلطا فى بيان الشركة بان ادعى
لو ادعى عينا بانه بسبب كان لم تسمع دعواه اذ الاقدام على القسمة اعتراف منه بان المقسوم مشترك
والله اعلم سئل فى ارض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب فى وثيقتهم الحاكم كذا وكذا
زيدا الجهة القبلية وغيرها شمع فصار شرح الحدود على نسخة زيان والان الشريك الثانى

الاقدام على الاقتسام
اقرار بان المقسوم
مشترك

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

يقول لزيد ليس لك الا الجهة الزمانية وزيد يقول ليس لك الا التسع قصبات فهل الحجة للمقصب
المحدود او للكتبة الزمان اجاب الحجة للمقصب بالبينة فان اقاما فالبينة بعد
اما شهادة بالقبض بتقبيل بينة كل منهما فى الجزء الذى بيد صاحبه لانه خارج وبينة
الخارج اولى وان اقام احدهما بينة فقط قضى له به وان لم يقم واحد منهما بينة
فالحادثة للكل المبيع لانها مسئلة اختلاف المتقاسمين فى الحدود وقد رجح بها
فى اكثر الكتب ومنها مجمع المفتاوى وان كان قبل الاشهاد على القبض فالبينة بينة القسمة
والله اعلم كتاب المزارعة سئل فى رجل دفع ثورا لاخر على ربع الخارج فمرت
عليها اعوام فجاء يطلب اجرة المثل لعمله فى الايام المذكورة ام لا اجاب نعم يستحق ذلك والله اعلم سئل
فى رجل مرست رجلين وليم يبين حصتهما من الخارج هل هى اثلث او الربع فهل
يستحقان فى الخارج شيأ ام لا يستحقان فيه شيأ وهل لهما على احدهما من الدراهم
اجاب لا يستحقان فى الخارج شيأ بل لهما اجر المثل لعملهما مع الدراهم ينظر
كم يساوى مثلهما للحرث تاما لدراهم فيجب والحال هذه والله اعلم سئل فى رجلين
كل منهما ثور اشتركا على ان منهما بذره يكون مشتركا فبذر احدهما هذا الوجه
وبقيت الزرع فهل يكون مشتركا ام لا اجاب يكون مشتركا اذ كل منهما صار
مقرضا من الاخر والقرض على الوجه المشروح صحيح وان كان قرض المشاع فقد رجح
فى البحر ذلك بما البينة بانه صحيح وليحكان قاسما فقد تقرر انه يسلك بفاسد
المقود مسلك صحيحها تأمل والله اعلم سئل فى رجلين تشاركا فى الزرع وقال
كل منهما للاخر بيننا اربعة بذر وبقر هذا وبذر وبقر ذاك ما عندى وزرعا على هذا
الشرط بقرهما وبذرهما فهل كل شئ زرعاه يكون مشتركا بينهما سواء ام لا
اجاب نعم يكون مشتركا بينهما ويكون لكل مقرضا للاخر بقدر مازرع واذا
تساويا فى البذر المتقى فحصادا وان زاد لاحدهما بذر يطالب صاحبه بنصفه
والله اعلم سئل فى رجل قال لمنسيبه ازرع بذرك كذا على ان الخارج
بينى وبينك واساويك بمثلها بذرا ممن خطتى فزرع على هذا الوجه وسرقت
خطة القابل فاى قدر على البذر الذى زرع يكون بينه وبينه ام لا اجاب
نعم يكون بينهما وعليه بدل القرض والله اعلم سئل فى رجل قال لاخيه كل واحد منهما
للاخر ازرع ببذرك وبهما زرعته فبيننا نصفان فزرعا على ذلك هل يكون الخارج
بينهما نصفين الحال واذا كان احدهما ذكر وادعى انه انما زرع للقسم خاصة

لما تحلا والمتقاسمين
فى الحدود